

التركيب التحتي للثورة

وثيقة عن السلاح التنظيمي

لينين، ماوتسى تونغ، هوشه منه، ستالين، جياب، لوكاكش

إلى المقاومة الفلسطينية،
طريقاً إلى الجماهير العربية
القادرة وحدها على المضي
بالثورة إلى النصر

مقدمة

تردد البراهين العملية، يوماً بعد يوم، على أن المسألة التنظيمية في الثورة تحتل مكاناً محورياً: إنها عند لينين أحد الشروط الأساسية للثورة، وعند ماوتسى تونغ الجسر أو القارب الذي يصل بين ضفة المعرفة النظرية وضفة الممارسة، ويقرر ستالين أنه «من دون تنظيم (مكافح ثوري، شجاع، مغرب، مرن) لا يمكن حتى التفكير في القضاء على الإمبريالية..»، ويقر الأميركيون بأن السلاح الأقوى الذي يواجههم وخصوصاً في فيتنام، وفي جنوب شرق آسيا عموماً، هو التنظيم الذي تبلغ مرونته وشجاعته حداً يُسقط المعتدين في فخ وراء الآخر.

وبالنسبة إلى ما يسمى العالم الثالث فإن الحاجة إلى التنظيم تصبح ذات قيمة مضاعفة: فليست مهمة هذه الآلة التنظيمية مواجهة العدو القومي والطبيقي ودحره فحسب، بل أيضاً عليها أن تكون في الوقت نفسه حصينة ضد سيول من أمراض المجتمعات المتخلفة ونماذجها، ومنيعة ضد تمكّن هذه الأمراض، الضاربة جذورها عميقاً في المجتمع، من التسلل إلى تركيبها ونخر أنسجه وقواعد عمله وقواته.

وفي المسيرة النضالية العربية كانت المسألة التنظيمية على الدوام نقطة الضعف القاتلة. فبالنسبة إلى التنظيمات التي جاهرت بأيديولوجيا تقدمية،

وكذلك بالنسبة إلى التجمعات التي وصلت في مسيرتها أحياناً إلى حمل السلاح ضد العدو الإمبريالي، كانت رخاوة البنية التنظيمية تتيح دائماً للقيادات أن تتحرف بالثورة أو تجهضها أو تساوم في شأنها.

لأنريد من هذا الكلام أن نوحى كأن المسألة التنظيمية في كل ثورة هي مسألة تكتيكية لا علاقة لها بالالتزام الأيديولوجي ولا بالمارسة العملية. على العكس تماماً، فإن البنية التنظيمية يجب أن تكون انعكاساً للالتزام العقائدي، وكذلك يجب أن تتيح من خلال تكوينها ذلك الاتصال المستمر بين النظرية والممارسة.

يقول لوكاشك إن «كل حزب ماركسي عمالي ثوري يمثل، من حيث ماهيته بالذات، نمطاً من التنظيم أعلى من أي حزب بورجوازي، أو عمالي انتهازي». ولعل هذه الحقيقة هي شرح للمبدأ اللينيني القائل «باستحالة فصل المسائل السياسية ميكانيكيأ عن مسائل التنظيم»، وذلك بلا ريب ما عناه لوكاشك بقوله «إن كل اتجاه أو خلاف في الرأي، لا بد من أن يتحول فوراً إلى مسألة تنظيمية، إذا كان لا يريد أن يظل مجرد نظرية، وإذا كان يريد حقاً أن يجد طريق تتحققه..» هذه العبارات تعني جبالاً من التعقيدات إذا ما سحبناها على واقع النضال العربي في مرحلته الراهنة، وإذا امتحنا من خلالها تجربة هذا النضال في مراحله المنصرمة، إنها تعني كذلك لأنها، على وجه التحديد، اماركسيّة في ذروة حركتها، أي في اللحظة التنظيمية التي هي دورها بين الماضي والمستقبل.

وقد تعرضت هذه اللحظة بالذات، اللحظة التنظيمية، في تاريخ المسيرة العربية، وخصوصاً في الأحزاب والتجمعات السياسية، مليوعة لا حد لها، وشهدت أشكالاً لا حصر لها من الانتهازية، فقد تجلت حيناً بصورة الانضباط الفاشي، وغالباً بهيمنة البيروقراطية المستفيدة من «شكل» التنظيم والمحكمه فيه، كما

أنها شهدت إمكان التحول إلى «الشلالية» وإلى العسكرية. وانتهى الأمر بكثير من التنظيمات نتيجة الجمود إلى التشرذم، لكن في مرات قليلة تقاد تحصي استطاعت سلامة الواقع التنظيمي لحزب من الأحزاب - نسبياً - أن تؤدي إلى تعبير حقيقي عن واقع احتدام الجدل داخله، وتطور هذا الاحتمام نحو صيغ أرقى على صعيد المخطط السياسي، أو في طريق الالتزام الأيديولوجي.

وفي الفترة الراهنة، وقد رفعت طلائع المسيرة الوطنية العربية، الممثلة في المقاومة الفلسطينية، شعار حرب التحرير الشعبية، وهي أرقى أشكال الكفاح السياسي الثوري، فإن الحاجة إلى التركيز المضاعف على أهمية المسألة التنظيمية، كجانب أساسي من جوانب جدلية التنظيم والجماهير (التي هي مادة وهدف هذه الحرب الطويلة المدى) نقول: إن التركيز المضاعف على المسألة التنظيمية يصبح مهمة ملحة يتوقف عليها جزء كبير وأساسي من مستقبل النضال.

وفي هذا العصر الذي تستميت الإمبريالية للحفاظ على مواقعها، ويشهد العالم ارتداداً شرساً لهجمة العام الإمبريالي على ما يسمى العالم المتخلف، فإن السلاح الوحيد الذي تستطيع فيه الشعوب المستعمّرة والمضطهدة خوض هذه الحرب العدوانية المفروضة عليها والمسلطة على مستقبلها، والسلاح الفعال الذي تستطيع بواسطته قهر التفوق التكنولوجي للدول الإمبريالية، هو سلاح الجماهير.

وحين نقول الجماهير فإننا لا نقصد التراكم الكمي للأعداد، بل نقصد عملية التنظيم الدقيق في حزب طلائعي يقود هذه الجماهير من خلال النضال أمامها ومعها ولها.

إن المسألة التنظيمية هنا هي مسألة علاقات، وحركة هذه العلاقات: علاقات بين النظرية والممارسة، بحيث لا ينفصم طرف من هذه الجدلية .

عن طرفها الآخر فيسقط العمل في الثرثرة، أو يسقط في المغامرة.

- علاقات بين أفراد التنظيم للتعبير عن إرادتهم المشتركة.
- علاقات بين أفراد هذا التنظيم وقياداته وكوادره.
- علاقات بين التنظيم والجماهير.

ثم علاقات من نوع معاكس:

- علاقات الجماهير بالمعاركة وبالعدو، من حيث تصعيد حدة التناقض بينهما وحسمنها لمصلحة الثورة.
 - علاقات التنظيم بالتراث المتخلف، ثقافياً واجتماعياً وسياسياً، والذي يرزح المجتمع من الداخل تحت وطأته، وي تعرض لتأثيراته اليومية.
- طرح هذه العلاقات في وقت واحد مسائل أيديولوجية وتكنيكية وتشريفية، على صعيدي الاستراتيجيا والتكتيك، وهي مسائل يجري حسمها بهدي من الالتزام الأيديولوجي، أي بواسطة السلوك العلمي، بعيد عن الارتجال والبر والتجريبية.

وذلك على وجه التحديد ما يجعل المسألة التنظيمية وثيقة العلاقة بمسألة الالتزام الأيديولوجي.

التنظيم في العمل الثوري، إذن، ليس عملية ترتيب تقنية، بل هو انعكاس للموقف العقidi، وإذا هو مضى يشق طريقه من دون هدي من الموقف العقidi فسينتهي إلى صيغة تأمريدة، لا إلى صيغة ثورية، وفي أحسن الأحوال سينتهي إلى صيغة عصبية. فالتنظيم هو وسيلة النظرية إلى التنفيذ، وهو القارب أو الجسر اللذان تحدث عنهما ماوتسى تونغ، واللذان لا غنى عنهما أو عن واحد منهما للعبور من ضفة القرار إلى ضفة الممارسة.

فحين يقول الفكر السياسي إن المعركة هي معركة الجماهير فمن غير المنطقي أن يكون التنظيم - بعد ذلك - غير جماهيري.

وحين يقر الفكر السياسي بأن المعركة هي معركة الطبقات الفقيرة المستغلة، فمن غير المنطقي أن ينسج التنظيم بعد ذلك من قماشة بورجوازية، أو أن يخضع لقيادة هذه البورجوازية.

وعندما يقر الفكر السياسي بأن العلاقة بين الفكر والعمل هي علاقة جدلية، وبأنه لا يوجد فكر مجرد لا يمارس ولا ترتد إليه التجربة بالإغناء، ثم يرتد إليها بالبديل، فإنه من غير المنطقي ألا يضع التنظيم بعد ذلك مسألة الديمقراطية في صلب بنائه.

وحين يرى الفكر السياسي أن مرحلة المعركة وتوترها يستدعيان اتخاذ القرارات السريعة والمرنة، فإنه من غير المنطقي - بعد ذلك - ألا ينعكس ذلك التنظيم باعتماد مبدأ المركبة الديمقراطية.

وعندما تقر النظرية الثورية بأن المعرفة والممارسة هما طرفا حركة جدلية لا تتوقف، وبأنهما تتبادلان مكاسبهما بصورة مستمرة، وبأن حركتهما هذه تقتضي المضي في إجراء الإضافات والتصحيحات والتعديلات، فإن التنظيم لا يستطيع - بعد ذلك - إلا أن يعتمد مبدأ النقد والنقد الذاتي أساساً من أسس علاقاته.

وملأ تقر النظرية الثورية بأن الاستسلام الظبي هو احتياطي الاستسلام القومي، وبأن الاستسلام القومي هو توفير الوضع لفرض الاستسلام الظبي، فإن التنظيم لا يستطيع - بعد ذلك - إلا أن يضع امتدادات العمالية والفلاحية بالدرجة الأولى من نشاطه، وأن يمضي في هذه الامتدادات على مستوى الأمة.

وحين تستطيع النظرية الثورية، بحكم كونها دليل عمل بالدرجة الأولى، التقاط طبيعة المرحلة وسمة الفترة التي يجتازها الجهد النضالي، فإن هذا الالتقاط إنما ينبغي له أن يعكس نفسه فوراً على طبيعة التنظيم وعلى أولويات مهماته، وعلى أسلوب عمله في تلك المرحلة.

من الممكن أن نمضي في تعداد جوانب هذه العلاقة الجدلية بين النظرية وانعكاساتها التنظيمية إلى ما لا نهاية، لكن ما يهمنا بالدرجة الأولى هنا هو على وجه التحديد تتبع هذه المسألة كما تتعكس على واقع الكفاح المسلح في «العالم الثالث»، حيث تصبح المهام الملقاة على التنظيم المقاتل تمثلاً أرقى الأشكال التنظيمية وأكثرها إحكاماً.

وفي هذا المجال تبرز ثلاث نقاط جديرة بالبحث فيها:

- الأولى هي العلاقة بين الجهاز السياسي والجهاز المقاتل.
- الثانية هي نمو واتساع عملية التثقيف سياسياً وعسكرياً، داخل التنظيم، وفي الأحياء والحركات الجماهيرية المحيطة به.
- توفر فرص التصحيح والمراقبة الديمقراطية.

أرقى الأشكال التي جرى دفعها إلى حل هذه المعضلات المتداخلة تظهر جلياً في التجربة الثورية الفيتنامية، وفي المقابل فإن أبرز عرض واقعي للإشكالات الكبيرة الناجمة عن عدم القدرة على حل هذه المسائل لا يمكن استقاوه بوضوح أكثر من ذلك الذي يتبدى في تجربة المقاومة الفلسطينية خلال الفترة الممتدة من سنة ١٩٦٧ حتى سنة ١٩٧١.

ومن هنا، أهمية هذه الوثائق التي يشتمل عليها هذا الكتاب، فيما يتعلق بالوثائق التي نحن بصددها، من الضروري تسجيل الملاحظات

١. إن هذه الوثائق هي في الأصل جزء من عملية الاستكشاف التي قامت بها مجموعات دراسية جامعية أميركية، تعمل مع وزارة الدفاع، للتعرف على بنية وآلية القوة التي تنازلها في جنوب شرق آسيا. وقد عرف الأميركيون، منذ الحرب التي خاضوها في كوريا - وربما منذ انغماسمهم في الحرب العالمية الثانية في جنوب شرق آسيا - أهمية التعرف على البنية التنظيمية للقوات الوطنية المحاربة في الهند الصينية.

وباتت «مختبرات الأبحاث»، التي تلحقها الآلة العسكرية الأميركية بوزارة الدفاع، تشكل دماغاً قائماً بذاته، تعتمد عليه العدوانية الأميركية اعتماداً أساسياً في عملياتها التي تهدف إلى تفتيت الحركات الوطنية المسلحة ودحرها، والوثائق التي بين أيدينا هي جزء من إنتاج هذه الأدمغة.

لكن تناولها كما حللها الأميركيون يشكل خطأً مهلاً يمكن الوقوع فيه والتسبب بتصوير مغلوط فيه وميكانيكي للمسألة التنظيمية في العمل السياسي.

وقد قمنا، من خلال إعادة ترتيب المعلومات، بعرض منقى كلياً من التدخلات التحليلية الأميركية، كما أن هذه المقدمة تهدف إلى وضع الوثائق الآتى عرضها في سياقها السياسي الطبيعي.

٢. ومع ذلك فإنه من الضروري عند قراءة هذه الوثائق التخلص عن كل اعتقاد أن المسألة هي مسألة تقنية: إن هذه البنية التنظيمية المدهشة،

المتفوقة، هي السر الأساسي في قوة الثورة الفيتلانية وتجذرها وطاقتها المذهلة على منازلة أقوى قوة ضاربة عرفها التاريخ وإنما الهزيمة بها.

نقول إن هذه البنية قد اكتملت وفمت من خلال ذلك التزاوج المذهل بين الالتزام النظري وأوضاع الواقع الموضوعي وتشعباته، ولذلك فإن الصورة التنظيمية التي بين أيدينا هي حصيلة الجدلية القائمة بحيوية بين الحزب والجماهير، في مكان معين، وفي حقبة معينة، لها أوضاعها ومعطياتها وكل من واقعها السياسي والاقتصادي والثقافي، ولهذا فإن قراءتها يجب أن تخضع لكل هذه الخلفية وتفاعلاتها.

٣. إن الأغلبية الساحقة من الدراسات التي وضعت عن المسألة التنظيمية كانت تنقسم إلى ثلاثة أقسام:

- الدراسات الأساسية التي جرى فيها تثبيت قواعد رئيسية للعمل التنظيمي (لينين، ماوتسي تونغ، غرامشي، لوكاشك، إلخ).
- المقالات والدراسات النقدية التي جرت ضد أو مع حالة حزبية معينة في هذا البلد أو ذاك، والتي تراوحت بين النقد السلبي المرتد، والنقد الثوري الإيجابي.
- مجموعة القوانين والأنظمة الداخلية المتعلقة بالأحزاب الشيوعية وغير الشيوعية، المعلن، والتي ترسم بنى عامة للعلاقات ما بين الوحدات والمراقبات المتعددة داخل الحزب.

وهذه الأنواع الثلاثة من الدراسات، على أهميتها وأساسيتها، تختلف عن الدراسات التي نحن بصددها. فهذه الدراسة التي بين أيدينا هي الدراسة الوحيدة من نوعها - في حدود علمنا - التي ترسم خريطة تفصيلية لواقع

التركيب التحتي للثورة الفيتتنامية، من حيث بنية الخلايا وال العلاقات فيما بينها، ثم العلاقات بينها وبين القيادة، وبينها وبين الجماهير وطرق تأدية مهامها، ونشاطها السياسي والعسكري والثقافي، وذلك كله من خلال عرض تفصيلي لتجارب واقعية لخلية من الخلايا، أو لعلاقة من العلاقات.

لا يقتصر الواقع التنظيمي لحزب ما على التعلق بقواعد عامة وتردد شعارات تنظيمية معينة، بل يشبه ذلك التركيب المعقد والمترافق لحركة النسخ داخل شجرة عملاقة، وبالتالي فإن هذه الدراسة التي بين أيدينا تشبه القيام بعملية تشريح ميكروسكوبية لذلك العالم السري الخاص في شريحة من شرائح هذه الشجرة العملاقة.

وفي إمكان قواعد تنظيمية مثل، على غرار المركبة الديمقراطية، والقيادة الجماعية، والنقد والنقد الذاتي، والخط الجماهيري، أن تحول إلى أصنام بلا محتويات في حال إهمال التركيز على آلية حدوثها وكيفية انتقالها إلى الواقع. وتهدف الدراسات في هذا الكتاب إلى استكشاف ذلك العالم الهائل الممتد في أعماق هذه القواعد التنظيمية.

تغطي هذه الدراسة كل تفصيل يهم المناضلين العرب الذين باتوا يدركون، نتيجة دروس الواقع، الأهمية المتزايدة للعمل التنظيمي، والذين أدركوا أن إهمال الجانب التنظيمي في العمل الوطني كان أحد الأسباب الأساسية التي

أحدثت تلك الهوة الهائلة بين النظرية والممارسة، وأدى في كثير من الأحيان إلى هز الثقة لا بين التنظيم والجماهير فحسب، بل بين قيادات تنظيم معين وجمهوره أعضائه أيضاً.

الثورة هي علم، ولهذا العلم قوانينه وتجاربه ودروسه، ولا ريب في أنه من دون استيعاب هذه القوانين والتجارب والدروس تصبح «النیات» وحدها هي البوصلة العاجزة التي تعرض المسيرة للخطأ والارتباك إن لم نقل للتعب والانحراف.

الإقرار بعمق الثورة الفيتلانية وطلائعيتها ونجاحها هو من الناحية الموضوعية إقرار بضرورة استيعاب الدروس التي طورتها هذه الثورة ورسختها وأثبتت جدارتها، وهذا شيء طبعاً مختلف عن التغنى بأمجاد تلك الثورة، بل يتعدى ذلك إلى التعمق في دراسة السلاح الأيديولوجي والتنظيمي الذي استخدمته مواجهة القوة الإمبريالية في معركة استنزاف طويلة تميل فيها الكفة باطراد إلى مصلحة شعوب الهند الصينية.

وتشكل هذه الدراسة وثيقة لا غنى عنها من الوثائق التي يتحتم على المناضلين العرب دراستها واستيعابها والاستفادة منها في نضالهم من أجل قهر عدوهم الصهيوني والإمبريالي والرجعي.

١٩٧١ - بيروت